Document: EB 2017/121/R.34
Agenda: 14
Date: 23 August 2017
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي المحدثة في الصندوق

إدارة المخاطر لتوليد الفرص

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Margarita Astralaga
مديرة
شعبة البيئة والمناخ
رقم الهاتف: 2151 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.astralaga@ifad.org

Sheila Mwanundu
مديرة
تعزيز الجودة ومنسقة التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي
رقم الهاتف: 2031 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.mwanundu@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الحادية والعشرون بعد المائة
روما، 13-14 سبتمبر/أيلول 2017

للعلم

المحتويات

ألف– التزام الصندوق بالنهوض بالتنمية المستدامة 1

باء– ما سبب تحديث إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي؟ 1

جيم– ما هي التغييرات الإجرائية الرئيسية؟ 2

دال– العناصر الإلزامية في إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي 4

هاء– عناصر إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي التي تنطبق في حالات محددة 4

واو– الفوائد التي يجنيها الصندوق والمخاطر التي يواجهها في تنفيذ هذا الإصدار 6

الملاحق

الملحق الأول – الدروس المستفادة من تنفيذ إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي بين يناير/كانون الثاني 2015 ومارس/آذار 2017

الملحق الثاني – نقاط الدخول والخطوات السبع للتقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في دورة المشروع

إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي المحدثة في الصندوق

إدارة المخاطر لتوليد الفرص

ألف- التزام الصندوق بالنهوض بالتنمية المستدامة

1- لا يزال الصندوق ملتزما بتعميم الحلول الاجتماعية والبيئية وحلول تغير المناخ. ووافق المجلس التنفيذي على الإصدار الأول من إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2014، وبدأ سريانها في 1 يناير/كانون الثاني 2015.[1] وحسنت هذه الإجراءات القيم والمبادئ التوجيهية للصندوق، وحددت مسار عمل محسن لتقدير المخاطر الاجتماعية والبيئية والمناخية لتعزيز استدامة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج، ومذكرات الاستراتيجيات القطرية، والبرامج والمشروعات. ويحدد هذا التحديث لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي (المشار إليه فيما يلي باسم "الإصدار")، إلى جانب البيانات التوجيهية المتطلبات والعناصر الأخرى الإلزامية التي يجب إدماجها طوال دورة حياة المشروع. وينطبق هذا الإصدار على جميع المشروعات الاستثمارية، ويحل محل الإصدار السابق.

باء- ما سبب تحديث إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي؟

2- يصف هذا الإصدار كيفية تعميم الاعتبارات البيئية والاجتماعية واعتبارات تغير المناخ في دورة المشروعات، ويظهر التزام الصندوق بتجاوز مبدأ "عدم الإضرار" لتعظيم المكاسب الإنمائية. كما أنه يأخذ في الاعتبار أهداف التنمية المستدامة والاتفاقات الدولية الأخرى.[2] ويسعى إلى ضمان أن تكون السياسات الزراعية والريفية للصندوق واستثماراته مصممة بحيث "**لا يتخلف أحد عن الركب**" لأن التنمية المستدامة يجب أن تتحقق للجميع – ولا سيما أكثر الناس فقرا وضعفا أمام تغير المناخ.

3- وهذا الإصدار: (1) يستند إلى الدروس المستفادة من تنفيذ إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي منذ عام 2015 وحتى الوقت الحاضر (الملحق الأول)؛ (2) يوضح المتطلبات الإلزامية وغير الإلزامية التي تنطبق على الاستثمارات التي يدعمها الصندوق؛ (3) يحقق مواءمة أكبر بين المعايير والممارسات البيئية والاجتماعية للصندوق مع تلك الخاصة بالمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الأخرى؛ (4) يعكس السياسات التكميلية للصندوق[3] وجدول أعمال تعميم قضايا المناخ؛[4] (5) يُمكّن الصندوق من مواصلة الحصول على التمويل الدولي للبيئة والمناخ؛ (6) يحقق مواءمة أكبر بين البرمجة في الصندوق والشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية.[5] ويركز هذا الإصدار

---

[1] https://www.ifad.org/topic/gef/secap/overview/tags/mlgef.

[2] جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، واتفاق باريس بشأن المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية المستدامة.

[3] بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر السياسات المتعلقة بالاستهداف (2008)، والتمايز بين الجنسين وتمكين المرأة (2012) والانخراط مع الشعوب الأصلية (2009). والمتاحة في: https://www.ifad.org/what/policy_dialogue.

[4] انظر الفقرة 38 من برنامج عمل التجديد العاشر لموارد الصندوق:
https://webapps.ifad.org/members/repl/10/2/docs/IFAD10-2-R-4.pdf

[5] انظر القسم 7.01(أ)(4): www.ifad.org/documents/10180/e72d1b36-58ed-4630-b683-7b22f4075e73.

على تحديد وإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية والمناخية وتعظيم الفرص. وسيدعم المقترضين في جهودهم الرامية إلى الحد من الفقر، وتوليد منافع بيئية واجتماعية مستدامة، وبناء القدرات الوطنية، والوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وتقديم المساهمات الفردية التي حددتها البلدان على المستوى الوطني بموجب اتفاق باريس بشأن المناخ.

4- والجمهور الرئيسي لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي هم موظفو البرامج وفرق المشاريع المسؤولون عن وضع المشروعات التي يدعمها الصندوق وتنفيذها والإشراف عليها، وتليهم الجهات الحكومية التي تنفذ استثمارات الصندوق.

5- ويحدد هذا الإصدار عملية تقدير معززة لأقل قدر من المخاطر تعترف بعدم تجانس الاستجابات، نظرا لظروف البلدان والمجتمعات المحلية المختلفة للغاية. ومن خلال تحديد المخاطر بشكل أفضل، فإنه يهدف إلى تجنب الضرر البيئي والاجتماعي ويخلق مساحة للعمل الجيد. ولا تعكس الإجراءات جهود الصندوق الطموحة لتعميم الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والمناخية للصندوق، كما أنها لا تمثلها جميعا. وترد جهود الصندوق الأوسع نطاقا بشأن هذه المواضيع الشاملة في إطاره الاستراتيجي للفترة 2016–2025 ووثائق السياسات الأخرى.

6- وهذا الإصدار هو نتاج عملية تشاور واسعة النطاق شارك فيها موظفو الصندوق، وموظفو المشروعات، وخبراء مختارون من الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية.

جيم- ما هي التغييرات الإجرائية الرئيسية؟

7- ترد التغييرات الرئيسية التي أدخلت في هذا الإصدار (بالخط البارز) في الجدول 1.

الجدول 1

التدابير والتحديثات الرئيسية المتعلقة بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي

التدابير الرئيسية	*التحديثات الرئيسية*
تعزيز الإدماج المنهجي للاعتبارات الاجتماعية والبيئية واعتبارات تغير المناخ	• وصف تفصيلي وواضح للخطوات ونقاط الدخول في دورة المشروعات لتحسين جودة وأثر البرامج والمشروعات التي يمولها الصندوق. • **توضيح الأدوار والمسؤوليات في كل خطوة من خطوات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي.** • **أدوات وطرائق لتقدير وتوثيق المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر تغير المناخ.** • فرز مخاطر تغير المناخ في مرحلة مبكرة من تصميم المشاريع • **التركيز على فرص التكيف/التخفيف للاستثمارات المقاومة للمناخ.** • **وضع متطلبات بشأن التمويل الإضافي.** • **التركيز على التقدير الاجتماعي، بما في ذلك قضايا الصحة والسلامة والعمل المجتمعية.**
إعادة التأكيد على الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة، ودعم حل الشكاوى المتعلقة بعدم الامتثال المزعوم للسياسات والمعايير الاجتماعية والبيئية للصندوق	• نشر مسودة تقديرات الأثر البيئي والاجتماعي، ومسودة خطط إعادة التوطين، ومسودة خطط وأطر التخفيف[أ]، وتوثيق عمليات التشاور مع الشعوب الأصلية وغيرها من الوثائق في مرحلة ضمان الجودة (أو المراحل الرئيسية الأخرى من تنفيذ المشروعات). • إجراء تقديم الشكاوى في الصندوق للاستجابة لعدم الامتثال المزعوم لسياساته

التدابير الرئيسية	*التحديثات الرئيسية*
	الاجتماعية والبيئية والجوانب الإلزامية لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. • **التشديد على الانخراط مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المحتمل أن يتأثروا بالعمليات التي يمولها الصندوق.** • **اشتراط أن يوفر المقترض آلية للتظلم تتناسب مع المخاطر والأثر.** • **اشتراط إجراء مراجعات بيئية واجتماعية لمشروعات مختارة.**
التأكيد على نهج وقائي إزاء إعادة التوطين، والصحة، والموارد المادية والثقافية، والموجودات التي يتم العثور عليها بالصدفة[ب]، وسلامة السدود الصغيرة والمشروعات الفرعية	• **زيادة الوضوح بشأن إعادة التوطين المادي والاقتصادي وتوجيهات منقحة بشأن الفرز.** • توجيهات الفرز بشأن الموارد المادية والثقافية. • **بيانات توجيهية منقحة بشأن: الإنتاج الحيواني القائم على المراعي (البيان التوجيهي 6)؛ والمياه (البيان التوجيهي 7)؛ والسدود الصغيرة (البيان التوجيهي 8)؛ والطرق الريفية (البيان التوجيهي 10)؛ وتطوير سلاسل القيمة والشركات الصغيرة والصغرى (البيان التوجيهي 11)؛ والتمويل الريفي (البيان التوجيهي 12)؛ وإعادة التوطين المادي والاقتصادي (البيان التوجيهي 13).** • **البيانات التوجيهي 14 الجديد بشأن الصحة المجتمعية: وضع متطلبات محددة لتقدير الأثر الصحي ومسائل السلامة.**
تعزيز تصنيف المخاطر الاجتماعية والبيئية والمناخية للمشروعات والخطوات اللازمة	• **تنقيح القائمة الإرشادية الخاصة بكل فئة.** • تصنيف المخاطر المناخية في المشروعات على أنها "عالية" أو "معتدلة" أو "منخفضة". **والمزيد من الوضوح بشأن تحديد المخاطر.** • **إجراء تحليل إلزامي للمخاطر المناخية لجميع المشروعات ذات تصنيف "معتدل".** • **وضع أطر للإدارة البيئية والاجتماعية لمشروعات محددة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالموقع والآثار غير كافية.** • **يجب أن تتضمن مذكرات استعراض إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي لمشروعات الفئة باء مصفوفة بشأن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.**
تعزيز القضايا الاجتماعية والبيئية والمناخية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج/مذكرات الاستراتيجيات القطرية والمشروعات	• استخدام دراسات تحضيرية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية عند الحاجة • إجراء دراسة تحضيرية موجزة عن إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي للمذكرات الاستراتيجيات القطرية. • **أداة جديدة لتتبع التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي تعمل كمستودع للمعلومات الرئيسية ولأغراض الرصد. وتنقيح نظام المنح والمشروعات الاستثمارية ونظام إدارة النتائج التشغيلية ليعكسا نقاط دخول دورة المشروعات ورصد الامتثال والإبلاغ على التوالي.**

[أ] في الحالات التي تم فيها نشر الأطر (إطار الإدارة البيئية والاجتماعية/إطار عمل إعادة التوطين) في مرحلة ضمان الجودة.

[ب] في حالة اكتشاف تراث ثقافي في وقت لاحق، سواء أثناء البناء أو العمليات.

دال- العناصر الإلزامية في إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي

8- تخضع جميع المشروعات التي تدخل ذخيرة المشروعات لفرز بشأن المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية، وتُدرج في إحدى فئات المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية (ألف، وباء، وجيم) وللقدرة على مقاومة المناخ (مرتفعة، ومعتدلة، ومنخفض).[6] ويجب أن تنعكس هذه النتائج، إلى جانب التحليلات والتقديرات اللاحقة، في مذكرة استعراض إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي الخاصة بالمشروع. ولا تتطلب المشروعات التي تقع في فئة المعايير البيئية والاجتماعية "جيم" وفئة المخاطر المناخية "منخفضة" أي تحليل إضافي.

9- وفيما يلي تفاصيل العناصر الإلزامية لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي:

- **جميع مشروعات الفئة باء** يجب أن تتضمن مذكرة استعراض إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي بما في ذلك مصفوفة لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية في مرحلة التصميم. ويجب أن تنعكس المخاطر الاجتماعية والبيئية المحددة وتدابير إدارة الفرص في تصميم المشروع وتقرير تصميم المشروع. ويجب دمج مصفوفة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية في دليل تنفيذ المشروع أو إعدادها كوثيقة توجيهية مستقلة لوحدة إدارة المشروع في مرحلة متأخرة من عملية التصميم أو في مرحلة مبكرة من عملية التنفيذ.
- **جميع مشروعات الفئة ألف** يجب أن تتضمن تقديرا للأثر البيئي والاجتماعي في مرحلة التصميم (أو مرحلة ذات صلة من عملية التنفيذ). ويجب نشر مسودة تقارير تقدير الأثر البيئي والاجتماعي والتقارير النهائية، وغيرها من الوثائق ذات الصلة[7] في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الوصول إليها في مرحلة ضمان الجودة (أو خلال المراحل الأخرى أثناء تنفيذ المشروع).[8]
- **بالنسبة لجميع المشروعات ذات تصنيف "معتدل" بشأن المخاطر المناخية،** يجب إجراء تحليل أساسي للمخاطر المناخية في مرحلة تصميم المشروع، وإدراجه في مذكرة استعراض إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. ويجب تعميم تدابير التكيف والتخفيف في تصميم المشروع وفي تقرير تصميم المشروع.
- **بالنسبة لجميع المشروعات ذات تصنيف "مرتفع" بشأن المخاطر المناخية،** يجب إجراء تحليل متعمق للمخاطر المناخية خلال تصميم المشروع ويجب تعميم تدابير التكيف والتخفيف في تصميم المشروع وفي تقرير تصميم المشروع.

هاء- عناصر إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي التي تنطبق في حالات محددة

10- وفقا لنطاق وطبيعة المخاطر والآثار المحتملة، ستطبق أدوات وعناصر تقدير مختلفة بصرف النظر عن الفئة البيئية والاجتماعية.

- عند الضرورة، يمكن إجراء دراسة تحضيرية لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي خلال عملية وضع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج أو مذكرات الاستراتيجيات القطرية.

[6] ومنذ أن بدأ تنفيذ التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في عام 2015، تم تصنيف 95 في المائة و89 في المائة على التوالي من مشروعات الصندوق على أنها من الفئة باء بيئيا واجتماعيا، وتم تصنيف مخاطر المناخ على أنها "معتدلة."

[7] بما في ذلك أطر الإدارة البيئية والاجتماعية، ومشروع أطر وخطط عمل إعادة التوطين، ومشروع خطط تخفيف الأثر وتوثيق الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وعمليات التشاور الخاصة بخطة الشعوب الأصلية.

[8] عندما يتم الكشف عن الأطر (مثل أطر الإدارة البيئية والاجتماعية أطر وخطط عمل إعادة التوطين)، وخطط تنفيذ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في مرحلة ضمان الجودة.

- عندما تؤدي المشروعات إلى نقل مادي أو اقتصادي للموقع (يؤثر على الوصول وحقوق المستخدم الخاصة بالأراضي والموارد الأخرى)، يجب أن يحصل المقترض أو متلقي المنحة على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للأشخاص المتأثرين، وتوثيق المشاورات التي تدور مع أصحاب المصلحة وإعداد خطط أو أطر بشأن إعادة التوطين. ويجب نشر الوثائق في الوقت المناسب وبطريقة يسهل الوصول إليها في مرحلة ضمان الجودة أو مرحلة التنفيذ ذات الصلة.
- عندما يؤثر الوضع على الشعوب الأصلية، يجب على المقترض أو متلقي المنحة أن يسعى إلى الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للمجتمعات المحلية، وتوثيق الانخراط مع أصحاب المصلحة، وإعداد خطة خاصة بالشعوب الأصلية[9]. وفي حالة عدم إمكانية الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة خلال تصميم المشروع، يجب أن تحدد خطة تنفيذ الموافقة كيف سيتم الحصول عليها في مرحلة مبكرة من التنفيذ. ويجب نشر خطة الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة والوثائق ذات الصلة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الوصول إليها في مرحلة ضمان الجودة أو في مرحلة ذات صلة أثناء التنفيذ.
- يجب إبقاء المشاورات جارية مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة طوال دورة حياة المشروع، وخاصة في المشروعات عالية المخاطر.
- عندما تتأثر صحة المجتمعات المحلية بشكل كبير، يجب إدراج تقدير للأثر الصحي وتدابير تخفيف الأثر في تصميم المشروع.
- عندما تكون هناك زيادة كبيرة في استخدام الكيماويات الزراعية، يلزم وضع خطة لإدارة المبيدات أو تخفيف أثرها.
- بالنسبة لجميع مشروعات الفئة ألف وبعض مشروعات الفئة باء، يجب إنشاء آلية لمعالجة المظالم على مستوى المشروع أو تعزيز النظم الرسمية وغير الرسمية القائمة.
- قد تتطلب بعض أنشطة الفئة باء إجراء تحليل محدد أو إعداد إطار للإدارة البيئية والاجتماعية.
- يجب إدراج البنود أو الشروط البيئية والاجتماعية ذات الصلة في اتفاقيات التمويل للمشروعات التي تتطلب تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، أو دراسات تقنية، أو الموافقات الحرة والمسبقة والمستنيرة، أو خطط الإدارة البيئية والاجتماعية أو الأطر خلال تنفيذ المشروع.
- بالنسبة لبعض مشروعات الفئة ألف، قد يلزم إجراء تقدير للأثر البيئي والاجتماعي عند مرحلة الإنجاز.

11- ولهذه الإجراءات العديد من نقاط الدخول في دورة مشروعات الصندوق، وهي مدمجة بالكامل في عمليات تعزيز الجودة وضمان الجودة في الصندوق (انظر الملحق الثاني، الشكل 2). وقد صممت الإجراءات لتمكين فرق إدارة البرامج القطرية والحكومات والمستفيدين من تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والمناخية المشتركة.

واو- الفوائد التي يجنيها الصندوق والمخاطر التي يواجهها في تنفيذ هذا الإصدار

12- الفوائد هي:

[9] عندم تكون الخطة المتعلقة بالشعوب الأصلية ضرورية، يجب أن تشتمل على تقدير اجتماعي وثقافي وتقدير لحيازة الأراضي، والاستراتيجية المحددة للعمل مع الشعوب الأصلية واتفاقية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

- **تحسين نظم البرمجة الداخلية وإدارة الحافظة** من خلال نهج أكثر شمولا ومنهجية لتحديد وإدارة الفرص والمخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية.
- **مواءمة المعايير مع الإجراءات الوقائية للمؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف** (مثل الإطار البيئي والاجتماعي[10] للبنك الدولي والصندوق الأخضر للمناخ).
- **إتاحة الوصول المستمر إلى الصناديق العالمية للبيئة والمناخ** (مثل مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ).
- **زيادة الشفافية المؤسسية والتعلم بشأن تعميم الممارسات الجيدة.**

13- والمخاطر (والحلول المقترحة) هي:

- **عدم القدرة على تنفيذ متطلبات هذا الإصدار بفعالية.** وسيتم تعزيز القدرات عن طريق:
  - التعاون والتبادل بين المتخصصين التقنيين في شعب الصندوق المعنية بالسياسات والمشورة التقنية، والبيئة والمناخ، والشُعب الإقليمية، والمشروعات؛
  - دعم قوي في مجال الإدارة، بما في ذلك تخصيص الموارد التقنية والمالية والمعرفية الكافية لتيسير تنفيذ إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في جميع مراحل دورة المشروع؛
  - تعزيز القدرات التقنية لموظفي الصندوق والمشروعات لتنفيذ إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي من خلال أكاديمية عمليات الصندوق المنشأة حديثا، بما في ذلك التعلم الإلكتروني في مجال إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، وتدريب مخصص وجها لوجه على المهارات والأدوات المتعلقة بتطبيق إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي؛
  - مواصلة رصد تنفيذ إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي من خلال تحسين العمليات ونظم تكنولوجيا المعلومات في الصندوق (باستخدام نظام المنح والمشروعات الاستثمارية ونظام إدارة النتائج التشغيلية ونشر تدفق العمل) لتتبع التقدم المحرز على امتداد دورة المشروع.
- **قد تشكل معالجة قضايا اجتماعية محددة تحديا للصندوق.** وعلى الرغم من أنه ليس متوقعا، فقد تؤدي بعض الأنشطة التي يدعمها الصندوق إلى مشاكل في المجتمعات المحلية متعلقة بالصحة والعمل. وسيجري تناولها من خلال:
  - البيان التوجيهي 14: "الصحة المجتمعية"، الذي يوضح العملية والتدابير اللازمة لتقليل الآثار السلبية على الناس وسلامتهم والبيئة إلى أدنى حد؛
  - مواءمة الأنشطة التي يمولها الصندوق مع المبادئ الأساسية لمنظمة العمل الدولية وإعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان؛
  - التركيز على تطبيق المبادئ التوجيهية لمجموعة البنك الدولي المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة.

[10] http://documents.worldbank.org/curated/en/383011492423734099/pdf/114278-REVISED-Environmental-and-Social-Framework-Web.pdf

14- وسيتطلب هذا الإصدار بعض التغييرات البسيطة في إجراءات وممارسات الصندوق القائمة. ويشكل محتوى هذا الإصدار والبيانات التوجيهية وثائق "حية" ستخضع للتحسين المستمر[11] مع تطور المعرفة والخبرة، ومع تغير سياسات الصندوق وأولوياته.

[11] سيتم ذلك بالتنسيق مع وحدات تنفيذ المشروعات التابعة لدائرة إدارة البرامج والشركاء في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والبلدان المتلقية.

الدروس المستفادة من تنفيذ إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي بين يناير/كانون الثاني 2015 ومارس/آذار 2017

استُخلصت الدروس الواردة أدناه من تحليل ما يلي: (1) نتائج مسحين للموظفين أجريا في الفترة 2016/2015 بشأن إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي؛ (2) عملية فريق إدارة البرامج القطرية؛ (3) ثمانية أحداث تعلم بشأن إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي؛ (4) التحديات والفرص المتاحة لمعالجة امتثال إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في تصميم وتنفيذ برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج والمشروعات. وقد تم تجميع الدروس في مجموعات تعكس دورة مشروعات الصندوق وقد تنطوي على بعض التداخل.

1- أسهم تطبيق إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في اتباع نهج أكثر شمولا ومنهجية لتحديد وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية وآثارها. وتشدد المواءمة مع متطلبات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي على أهمية الالتزام بسياسات الصندوق واستراتيجياته وأولوياته.[12]

2- وسيكون من المفيد إجراء دراسة تحضيرية شاملة لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي لتعميم الشواغل البيئية والمناخية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج. وتوجه الدراسة البرنامج القطري بأكمله لمعالجة القضايا البيئية والمناخية الأساسية التي تؤثر على قطاع الزراعة والتنمية الريفية.

3- وتقدم دراسة تحضيرية موجزة عن إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي معلومات مفيدة لتعزيز تعميم القضايا البيئية والاجتماعية والمناخية في تصميم مذكرات الاستراتيجيات القطرية. وتساعد نتائج إجراء الدراسات التحضيرية في تحديد الأهداف الاستراتيجية والتركيز المواضيعي للبرنامج القطري.

4- وتتطلب عملية إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي القوية الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية، مثل حيازة الأراضي، والصحة المجتمعية، والسلامة، والعمل، والفئات الضعيفة والمحرومة، والعوامل التاريخية، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية. ولا تنظر هذه العملية إلى الامتثال فقط (مثل إدارة الآثار السلبية المحتملة)، ولكن الآثار الإيجابية المتوقعة وطرق لتعظيم الفرص. وينبغي أن تكون أسئلة الفرز التوجيهية الجديدة للتصنيف جزءا لا يتجزأ من عملية إعداد المذكرة المفاهيمية وينبغي إعادة النظر فيها خلال كل مرحلة من مراحل دورة التصميم.

5- كما أن إعداد مذكرات استعراض إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي قبل بعثات تصميم المشروعات يتيح لفرق التصميم تقديرا للمخاطر والفرص الناجمة عن الظروف الإيكولوجية والمناخية المتغيرة. ويسمح ذلك لفرق التصميم بتصميم مشروعات ترتكز على الظروف المادية والمناخية الخاصة بالموقع ويتيح لهذه الفرق – بدعم من خبراء البيئة والمناخ – وضع مجموعة تدخلات مستهدفة للمشروع.

6- ويمكن أن يؤدي إدراج الخبرة التقنية في مرحلة مبكرة (بتوازن مناسب بين المخاطر الاجتماعية والبيئية والمناخية) في بعثات فرق إدارة البرامج القطرية وبعثات الإشراف إلى طرح أفكار مجدية تُحسن جودة تصميم المشروع والإشراف ودعم التنفيذ. ومن المهم تحديد جميع المخاطر بصرف النظر عن الفئة البيئية أو الاجتماعية للمشروع وإدارتها والتصدي لها، وتصنيف المخاطر المناخية على أساس التسلسل الهرمي لتخفيف المخاطر.

[12] تشتمل السياسات والاستراتيجيات والإجراءات المعمول بها في الصندوق على ما يلي: سياسة تحسين الوصول إلى الأراضي وأمن حيازتها، وسياسة الشعوب الأصلية، وسياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية، وسياسة نشر الوثائق، واستراتيجية تغير المناخ وإجراءات الشكاوى.

7- ويتعين أن يشتمل كل تقرير من تقارير تصميم المشروعات على النتائج الرئيسية لمذكرة استعراض إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في متن النص الرئيسي. وبدلا من تقديم توصيات، ينبغي أن تتضمن مذكرة الاستعراض هذه تدابير التخفيف المتفق عليها ونُهج الرصد التي يتعين دمجها بشكل كامل في وصف المكونات وتفاصيل التمويل. ويتعين تعزيز الصلات بين مذكرة استعراض إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي والذيول الأخرى لتقارير تصميم المشروعات، مثل تلك التي تتعلق بالاستهداف والإدماج الاجتماعي، من أجل تسليط الضوء على جميع الاعتبارات الاجتماعية.

8- وينبغي أن تشتمل خطط الإدارة البيئية والاجتماعية، التي يجري إعدادها قبل تنفيذ المشروع، على معلومات مفصلة عن تدابير تخفيف الأثر، والمسؤوليات، والقدرات المؤسسية، والرصد، والجداول الزمنية، إلى جانب ميزانيات كافية. وتسمح هذه المعلومات لخطط الإدارة البيئية والاجتماعية بأن تكون "وثائق حية" يمكن أن تتكيف مع الظروف الجديدة. ويضمن رصد تنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية كجزء من بعثات الإشراف تحقيق النتائج والمخرجات المنشودة من خلال ترميز وتتبع الأنشطة والإجراءات المتعلقة بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي/مذكرات الاستراتيجيات القطرية الموصى بها والمحددة في الميزانية وإدراجها في عملية الميزنة السنوية.

9- وتتطلب الدراسات المتعمقة (مثل دراسات تقدير الأثر البيئي والاجتماعي، وأطر الإدارة البيئية والاجتماعية، وأطر عمل إعادة التوطين، وتقديرات المخاطر المناخية) لمشروعات الفئة ألف، وتلك المصنفة على أنها "مرتفعة" ومشروعات محددة من الفئة باء وقتا وميزانيات كافية. ويمكن أن يسهم اختيار الخبراء الاستشاريين ذوي الخبرة والمعرفة بالبلد أو المنطقة في توليد المعرفة. وهناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتحديد المتخصصين ذوي الخبرة بشأن أبعاد محددة للقضايا الاجتماعية مثل الصحة المجتمعية، والسلامة، وإعادة التوطين، والموارد الثقافية.

10- وتؤدي المشاورات المجدية مع أصحاب المصلحة إلى تحسن جودة تقديرات الأثر وتعزز المشاركة المجتمعية لضمان الاستدامة. وتقلل هذه المشاركة أيضا مخاطر الإضرار بالسمعة. غير أنه ينبغي إيلاء عناية خاصة لتجنب رفع التوقعات وتوفير بيئة مواتية للحصول على تعقيبات غير متحيزة. وقد يكون من الضروري تيسير عقد جلسات للتعقيب وإعداد مواد تتكيف مع النتائج الرئيسية المعروضة باللغات المحلية.

11- وقد تميل فرق التصميم إلى تجنب التصنيف "ألف"، مما قد يؤدي إلى استبعاد بعض الفرص الإنمائية. ولضمان أن تكون لدى فرق تصميم المشروعات الأدوات اللازمة لإدارة المخاطر المحتملة، يجب توفير موارد إضافية.

12- ولا تزال الخبرة اللازمة لضمان أن يكون لدى دوائر الخدمات المالية الريفية القدرة على وضع خطط فعالة للإدارة البيئية والاجتماعية (ملائمة لطبيعة وحجم الحافظة) محدودة. وهناك حاجة إلى مزيد من التوجيه للدوائر المالية الريفية لتطبيق إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية على المشروعات الفرعية من أجل الوفاء بمتطلبات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي.

نقاط الدخول والخطوات السبع لتقدير إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في دورة المشروع

تحدد هذه الإجراءات المحدثة المعايير الدنيا لتقدير المخاطر الاجتماعية والبيئية ومخاطر تغير المناخ في برامج ومشروعات الصندوق. وهي موضحة في الشكل 1.

الشكل 1

نقاط دخول الصندوق لتعميم الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والمناخية في عملياته

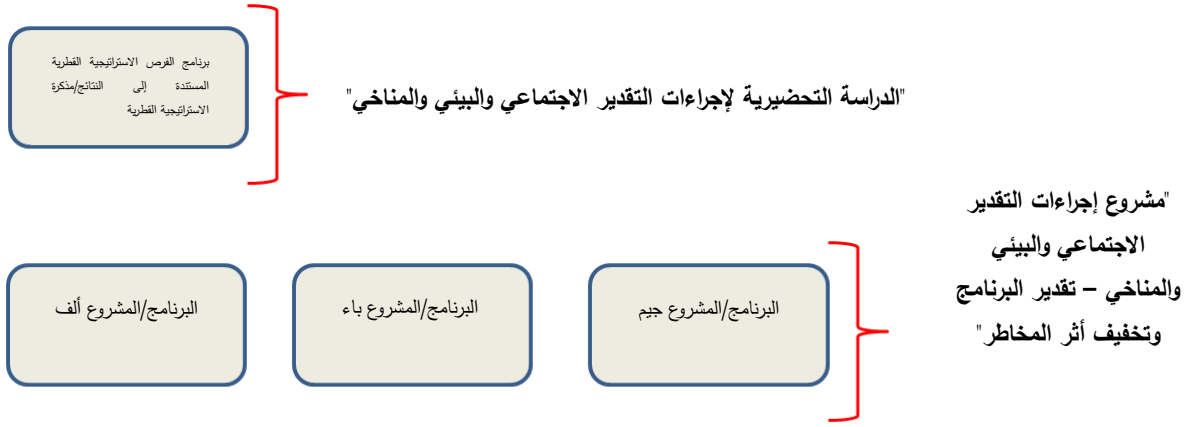

ويعرض الشكل 2 صورة بيانية لإدماج إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في دورة مشروعات الصندوق.

الشكل 2

الخطوات السبع لتقدير إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في دورة المشروع

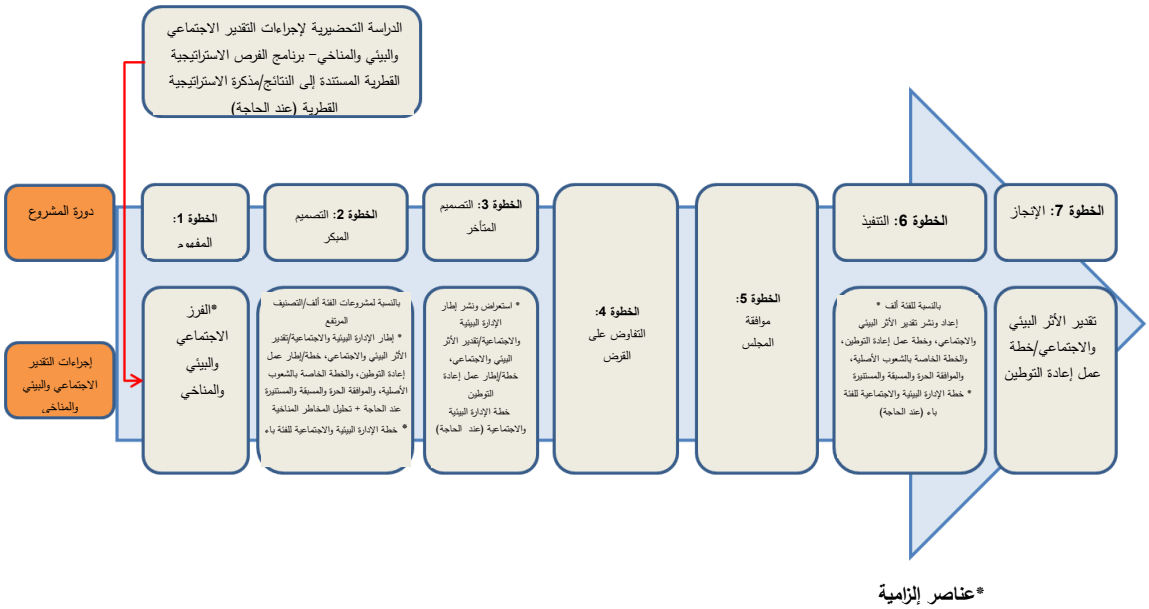

* هذه هي العناصر الإلزامية لأي عملية خاصة بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يحصل المقترض/متلقي المنح على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في حالة التدخلات التي قد تؤثر على الوصول إلى الأراضي وحقوق المجتمعات المحلية بشأن استخدام الأراضي.